معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

ذو القعدة ١٤١٧هـ

مارس ١٩٩٧م

تركت هذه الصفحة فارغة

تقديـــم :

تُعد المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدور المرسوم الملكى الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ الذي تمت بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ؛ وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. وقد نصت الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين على أن من أغراض الهيئة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المحاسبة) تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المحاسبة وتعديلها التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ١/٢/٣ وتاريخ ١٤١٤/٥/١٥هـ الموافق ١٩٩٣/١٠/٣٠م.

ونظرا لأهمية موضوع الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة رأت اللجنة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع وكلفت مكتب ناظر وبانقا محاسبون ومراجعون قانونيون (المستشار) بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة المرفقة بمشروع المعيار خلال عدة اجتماعات. وقام المستشار بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة. وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسالها لذوي الاهتمام والاختصاص وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما تمت مناقشـة مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسئولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٣/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م قضى باعتماد المعيار.

والله الموفق ،،،

الأميـــن العـــام

يوسف محمد المبارك

تركت هذه الصفحة فارغة

فهـرس

معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة والدراسة المرفقة به

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المعيـــــــــار :	
١ ـ نطـــاق المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٢ ـ هـــدف المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٣ ـ نـــــص المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٤ ـ التعاريـــــــــــــــــــــــــف	١٠١١
٥ ـ سريـان مفعـول المعيـــــــــــار	١٠١١
الدراسة المرفقة بالمعيار :	
١ ـ مقدمـــــة.	١٠١٧
٢ ـ الحاجة إلى معيار عن العمليات مع ذوي العلاقة.	١٠١٨
٣ ـ نبذة عما له صلة بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئات إعداد معايير المحاسبة في دول أخرى.	١٠٢٠
٤ ـ ما ورد في أنظمة ولوائح المملكة وله صلة بمشروع هذا المعيار.	١٠٢٥
٥ ـ الإفصاح عن ذوي العلاقة من الناحية الشرعية.	١٠٢٥
٦ ـ مقارنة كل من معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة السعودي والأمريكي والبريطاني والدولي.	١٠٣٣

تركت هذه الصفحة فارغة

المعيـــــــــار

تركت هذه الصفحة فارغة

فهـرس
معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
١ ـ نطـــاق المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٢ ـ هـــدف المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٣ ـ نـــــص المعيـــــــــــــــــــار	١٠١١
٤ ـ التعاريـــــــــــــــــــــــــف	١٠١١
٥ ـ سريـان مفعـول المعيـــــــــــار	١٠١٢

تركت هذه الصفحة فارغة

معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

١ ـ نطاق المعيـار :

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن شكلها النظامي. **(الفقرة ١٠١)**

٢/١ تقرأ فقرات المعيار في سياق ما ورد في الدراسة المرفقة بهذا المعيار وفي اطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية المعتمدة من الهيئة. **(الفقرة ١٠٢)**

٢ ـ هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد العمليات التي تتم بين المنشأة وذوي العلاقة وذلك بغرض الإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشأة. **(الفقرة ١٠٣)**

٣ ـ نص المعيـار :

يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية ، وأن يشمل الإفصاح في الأقل ما يلي :

(أ) ذوي العلاقة.

(ب) طبيعة العلاقة.

(ج) نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.

(د) قيمة العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.

(هـ) أرصدة ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية.

ويكون الإفصاح عن العمليات ذات الطبيعة المتماثلة دفعة واحدة عدا تلك التي يكون فيها الإفصاح إفراديا ضروريا لفهم تأثير العمليات بين ذوي العلاقة على البيانات المالية للمنشأة. **(الفقرة ١٠٤)**

٤ ـ التعاريـ ـف :

يشمل ذوو العلاقة مايلي :

١ ـ الشخص الطبيعى المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لـعدد من الأسهم ذات أهمية نسبية من أسهم المنشأة ذات حق في التصويت. وكذلك أقارب الشخص الطبيعي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية. **(الفقرة ١٠٥)**

٢ ـ المنشأة التي تملك نسبة من الأسهم ذات حق في التصويت تمكنها من التأثير على عملياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر وسيط أو أكثر.

(الفقرة ١٠٦)

٣ ـ أعضاء مجلس الإدارة ومديرو المراكز الرئيسة مثل المديرين التنفيذيين في المنشأة أو في المنشأة القابضة وأقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية. **(الفقرة ١٠٧)**

٤ ـ المنشأة التي يملك فيها أي شخـص من الأشخاص المذكورين في (١) و (٢) و(٣) أعلاه أو أقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة ذات أهمية نسبية في أسهم المنشأة وله المقدرة على التأثير على قرارات الشركة والسعي لتحقيق مصلحته. **(الفقرة ١٠٨)**

٥ ـ المنشآت التابعة أو الشقيقة. **(الفقرة ١٠٩)**

٦ ـ الصناديق الخاصة لمنافع موظفي المنشأة. **(الفقرة ١١٠)**

٧ ـ مراجع الحسابات وشركاه. **(الفقرة ١١١)**

٥ ـ <u>سريان مفعول المعيار</u> :

يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار. **(الفقرة ١١٢)**

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المحاسبة :

عبدالعزيز راشد الراشد(محاسب قانونـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـي) د. عبدالله حسن العبدالقادر (أستاذ مشارك بجامعة الملك فهد)

عبدالمجيد أحمد مهنـ ـ دس (محاسب قانونـ ـ ـ ـ ـ ـي) د. عبدالله قاسم يماني (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز)

د. عبدالرحمن إبراهيم الحميد (أستاذ بجامعة الملك سعود) إبراهيم حمد الضويحـ ـ ـي (مصلحة الزكاة والدخـ ـ ـل)

د. عبدالله عبدالعزيز العبدالقادر (الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبيـة)

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٣/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م. ويتكون مجلس الإدارة من معالي وزير التجارة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً ، وعضوية كل من :

عبدالعزيز عبدالله أبوحيمـ ـ ـد (نائب رئيس ديوان المراقبة العامة) عبدالعزيز راشد الراشد (محاسب قانونـ ـ ـ ـي)

منصور محمود عبدالغفـ ـ ـار (مدير عام مصلحة الزكاة والدخل) إبراهيم محمد السبيـل (محاسب قانونـ ـ ـ ـ ـي)

منيـر نـوار العتيبـ ـ ـ ـ ـي (وكيـ ـ ـل وزارة التجـ ـ ـارة) سامي بهاء الدين السراج (محاسب قانونـ ـ ـ ـي)

د. عبدالرحمن إبراهيـم الحميـ ـ ـ ـد (أستاذ بجامعة الملك سعود) أحمد الزامل السليـ ـم (محاسب قانونـ ـ ـ ـ ـي)

د. عبدالله قاسـم يمانـ ـي (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز) د. محمد عبدالله الشبانـ ـي (محاسب قانونـ ـي)

د. خليل عبدالفتـ ـاح كـردي (مجلس الغرف التجارية والصناعية) عبدالمجيد أحمد مهنـ ـدس (محاسب قانونـ ـي)